

أوروبا بعد البريكست: اتحاد أقل كمالاً

فورين أفيرز. عدد جانفي/فيفري 2017.

ماتياس ماتيهيجز.

أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جون هوبكينز

ترجمة: عادل زقاغ.

أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1

a.zeggagh@gmail.com

تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي وضع الاتحاد في مواجهة أسوأ أزمة سياسية في تاريخه. توسع الاتحاد الأوروبي بثبات منذ بداية خمسينيات القرن الماضي، لكن منذ 23 جوان 2016، اختار 52% من الناخبين الانسحاب من التكتل الأوروبي متجاهلين في ذلك تحذيرات الخبراء من البؤس الاقتصادي الذي سيترتب عن خيار مماثل. وخلال المؤتمر السنوي لحزب المحافظين البريطاني في أكتوبر 2016، وعدت رئيسة الوزراء "ثيريزا مي" بتفعيل نص المادة 50 (من اتفاقية لشبونة) والشروع رسمياً في مفاوضات الانسحاب في أجل لا يتعدى السنتين، حسب نص المادة نفسها، وذلك ابتداء من مارس 2017. حالياً، وبالنظر لتصميمها على استعادة السيطرة على ملف الهجرة في مقابل تصميم القادة الآخرين للاتحاد الأوروبي لجعل المملكة المتحدة عبءاً للبقية، عبر ما اصطلح على تسميته "بريكست" فاس، فإن الانسحاب من السوق المشتركة والاتحاد الجمركي على حد سواء يعتبر وبشكل متزايد أمراً مرجحاً. وإذا سارت الأمور على هذا النحو فإن ذلك سيضع حداً لفكرة سادت لفترة طويلة مفادها أن التكامل الأوروبي بمثابة عملية لا رجعة فيها.

عندما تنسحب المملكة المتحدة، وهو ما سيحدث حتماً، فإن الاتحاد الأوروبي سيفقد أكبر قوة عسكرية، وإحدى دولتين تمتلكان الأسلحة النووية، وتحظيان بحق الفيتو في مجلس الأمن، وسيفقد أيضاً ثاني أكبر اقتصاداته (حيث يمثل اقتصاد المملكة المتحدة ما يعادل 18% من الناتج الإجمالي الداخلي و13% من تعداد السكان)، فضلاً عن أنها تعتبر المركز المالي الحقيقي الوحيد في الاتحاد. وبالمقابل فإن خسائر المملكة المتحدة ستكون أكثر بكثير. إذ أن 44% من صادراتها تذهب لبلدان الاتحاد الأوروبي في حين أن صادرات بلدان الاتحاد في اتجاه المملكة لا تتجاوز 8% من مجمل صادراتها. بل أن المملكة المتحدة ستحصل على امتيازات تفضيلية أقل مع بقية بلدان العالم عندما تباشر المفاوضات التجارية والصفقات الاستثمارية المستقبلية بمفردها، كما يفقد المواطنون البريطانيون حقهم التلقائي في الدراسة، العيش، العمل والتقاعد في بقية البلدان 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأكثر من ذلك، فإن فك ارتباط البلد عن 44 سنة من عضويته سيستهلك موارد بشرية ومالية يصعب تقديرها. رغم هذه التكاليف الباهضة، إلا أن الشعب البريطاني قد اتخذ قراره وسيكون من الصعب أن لم يكن من المستحيل التراجع عنه. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن توقيت البريكست لا يمكن أن يكون أسوأ من توقيته الحالي، إذ وبعد سبع سنوات من أزمة الديون التي عصفت بمنطقة اليورو، لا تزال اقتصاديات البلدان الأوروبية هشة. بينما تواصل روسيا قعقعة السيوف على أطرافها الشرقية. بل أن اثنين من الدول العضو، المجر وبولندا تنزلقان سريعاً في اتجاه ديمقراطية غير ليبرالية. أما أزمة اللاجئين، فقد حملت معها

انقسامات عميقة عبر القارة الأوروبية بشأن مسألة الهجرة. كل ذلك أوروبا تبدو وكأنها في حالة أزمة دائمة. وفي غضون ذلك، فقد استحوذت الأحزاب المناهضة للنظام على الميادين، وهي الأحزاب التي تشكلت في قيمة الاتحاد الأوروبي من اليمين واليسار على حد سواء، وذلك على حساب أحزاب الوسط الديمقراطية المسيحية والديمقراطية الاجتماعية، التي لم تتردد أبداً في دعم مزيد من الاندماج الأوروبي. [بالعودة إلى الماضي] سنة 1957، وعند التوقيع على "اتفاقية روما" التي أسست لسلف الاتحاد الأوروبي، فقد كان لدى القادة الأوروبيين "تصور لاتحاد أوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا". وخلال ستة عقود كاملة، لم يكن هذا التصور ليبدو بعيد المنال كما هو عليه اليوم.

يمكن تأصيل جذور الأزمة الحالية للاتحاد الأوروبي في ثمانينيات القرن الماضي. ففي العقود الأربعة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كان القادة ينظرون للمشروع الأوروبي، أساساً، على أنه أداة لاستعادة الشرعية السياسية للدولة الأمة في أوروبا، وهي التي أنهكتها الحروب. لكن خلال الثمانينيات، وضعت النخب الأوروبية أنظارتها على هدف أسمى: وهو بناء نظام اقتصادي إقليمي فوق قومي يدير دفته نخبة تكنوقراطية متنورة. وقد كان لإنشاء سوق موحدة سنة 1986 وبعدها بعقد واحد، إدراج العملة الموحدة، أن يبدو وكأنه يبشر بعصر تألق جديد من النمو الاقتصادي والاندماج السياسي.

في واقع الأمر، فإن هذه الخطوات هي التي زرعت بذور الأزمة الحالية في أوروبا، فزعماً القارة أخفقوا في إنشاء المؤسسات الضرورية لجعل كل السوق المشتركة والعملة الموحدة يعملان بشكل صحيح. لقد عمدوا إلى تفعيل الوحدة النقدية دون وحدة جيائية ومالية، ما جعل بلدانا مثل اليونان وإيطاليا في وضع هش بعد أن ضرب الكساد العظيم سنة 2008. وحالياً، فإن الاقتصاد اليوناني أقل حجماً بـ 26% قياساً بما كان عليه سنة 2007 ولا يزال غارقاً في الديون، بينما تقارب نسب البطالة في أوساط الشباب 50%، وفي إسبانيا تزيد 45%، وحوالي 40% في إيطاليا. لقد افترض زعماء أوروبا على الدوام أن الصدمات المستقبلية ستقود إلى مزيد من الاندماج، وكانوا مخطئين في ذلك، إذ أن الأزمة الاقتصادية وما تبعها من أزمة سياسية قائمة حول الهجرة جرت الاتحاد الأوروبي نحو حافة التفكك.

إذا أراد الاتحاد الأوروبي الاستمرار، يتوجب عليه العودة إلى التقسيم الأصلي للاختصاصات والصلاحيات بين بروكسل وباقي العواصم الأوروبية، حيث تحتفظ حكومات البلدان العضو بحقها في التصرف بحرية في مجالات حيوية مثل السياسة الاقتصادية، ومن ذلك تمكينها من تقديم حوافز ضريبية والدفاع عن أبطالها القوميين [الشركات التي تجسد رمزية قومية في بلدانها]. إن الدولة الأمة وجدت لتبقى، كما أن السياسات الوطني لا يزال لديها شرعية ديمقراطية أكبر قياساً بتلك التي يحاول أن يفرضها الموظفون التكنوقراطيون في بروكسل وفرانكفورت. يحتاج الاتحاد الأوروبي لإعطاء حكومات البلدان الأعضاء مزيداً الحرية في التصرف وليس تقليص هامش الحركة لديها.

من الرماد:

كان مؤسسو الاتحاد الأوروبي ليبتئسوا لو شاهدوا ما آل إليه انجازهم. وكما حاجج المؤرخ البريطاني "ألان ميلوردي" سنة 1992 في كتابه المنشور سنة 1992: "إنقاذ أوروبا للدولة-الأمة"، فإن النخب الأوروبية التي شيدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الخمسينيات لم تهدف إلى إنشاء سلطة فوق قومية جديدة، بل إعادة تأهيل منظومة الدولة-الأمة الأوروبية، بعد كل ما تعرضت له من أهوال خلال الحرب العالمية الثانية،

بحيث خلصوا إلى أنه إن أرادت البلدان الأوروبية البقاء والاستمرار، يتعين عليها اللجوء إلى مستوى معين من التنسيق القاري للمساعدة على توفير الرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي. وقد ارتأى "ميلورد" أن رفع مستوى التعاون الاقتصادي يستوجب التنازل عن السيادة الوطنية لكن ليس استبدالاً كلياً للدولة-الأمة بنوع جديد من الحوكمة فوق القومية، بل أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية صممت بما يتماشى مع نظام "الليبرالية الضمنية" [النظام الاقتصادي السائد لثلاث عقود بعد الحرب العالمية الثانية وينطوي على التوفيق بين تحرير التجار ومقتضيات تدخل الدولة اجتماعياً لمكافحة البطالة وغيرها]: وهو التوافق الذي تم التوصل إليه ما بعد الحرب والمتضمن شروع البلدان ذات السيادة بـ "لبرلة" اقتصادياتها مع الاحتفاظ بقدر من حرية التصرف في سياساتها الاقتصادية للتعامل مع الفترات الصعبة داخلياً. وبذلك يبدو واضحاً أن الآباء المؤسسين تركوا معظم الصلاحيات السياسية والاقتصادية بأيدي الحكومات الوطنية، بينما يقتصر دور المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تنسيق عمليات إنتاج الفحم والصلب، ودعم الفلاحة، البحوث النووية، العلاقات التجارية الداخلية والسياسة الاقتصادية الخارجية الموحدة.

لقد بشرت هذه الصفقة السياسية بثلاث عقود من التكامل الأوربي عبر ضمان السلام والاستقرار وتعزيز مزيد من التجارة والرفاه. ومع قيام "ميلورد" بنشر كتابه بداية التسعينيات، كان الاتحاد الأوربي في ذروته. إذ أن استطلاعاً للرأي قامت به "يورو بارومتر" أظهر أن 71 % من مواطني الاتحاد الأوربي يعتبرون أن عضوية بلدهم في الاتحاد يعتبر "أمراً جيداً"، و فقط 7 % كانوا يعتبرونه "أمراً سيئاً".

ومع ذلك، لم تكن أطروحة "ميلورد" لتظهر حتى بدت أنها متجاوزة، بداية من منتصف الثمانينيات، حيث شرعت النخب الأوربية في تغيير طبيعة المشروع السياسي الأوربي، بقيادة "جاك دولور"، رئيس اللجنة الأوربية آنذاك، والمدعوم من الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" والمستشار الألماني "هلموت كول"، والذين وضعوا نصب أعينهم إنشاء صيغة جديدة من الحوكمة فوق القومية بدل توظيف التكامل الأوربي لتقوية النظام العتيق في القارة: الدولة-الأمة. ما يسمح بجعل القواعد التي تضعها أوروبا تعلقاً على خيارات السياسة الوطنية. إذ أن صوت الاندماج الاقتصادي يفترض به أن يعلو على أصوات السياسات الديمقراطية الداخلية. لذا يتعين على القادة الأوربيين أن يحولوا بلدانهم من دول-أمة إلى دول-عضو، وكما يبينه عالم السياسة "كريس بيكرتون": "لقد عمدوا إلى تفكيك الدولة الكوربوراتية التي تشكلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ اقتضت الرؤية الفدرالية لـ "دولور" تنازل أعضاء الاتحاد الأوربي عن مزيد من سيادتهم، ما ساهم في إضعاف الروابط القائمة المتميزة بين الحكومات الوطنية وشعوبها. ويبدو بذلك أن عضوية الاتحاد الأوربي لا يتبعها بث مزيد الروح في الدولة-الأمة بل على العكس من ذلك تكبيلها.

التجربة العظيمة:

كانت سنة 1986 بمثابة المحطة الأولى في تحول المشروع السياسي الأوربي، عندما التحق اشتراكيون فرنسيين من أمثال "دولور" و"ميتران" وقوى محافظة كالمستشار الألماني "كول" ورئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" بمسعى التوقيع على الاتفاق الأوربي الموحد الذي جاء رداً على حالة الركود المستعصي في أوروبا خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث انخفضت نسب النمو، تزايدت الاضطرابات العمالية، وارتفعت نسب البطالة والتضخم. كانت اتفاقية روما قد أرست أسس السوق الموحدة، وكرست أربع مضامين للحرية ضمن القوانين الأوروبية: حرية تنقل الأفراد، الخدمات، السلع ورؤوس الأموال. ومع ذلك، فإن عدداً لا يحصى من

اللوائح الوطنية لا يزال يكبل التجارة العابرة للحدود. وبحسب صناع القرار فإنه لا يمكن لأوروبا التخلص من حالة الركود إلا عبر القيام بمزيد من الجهود في اتجاه كبح الزعة التدخلية والليبرالية. وفعلا، فقد تحولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى سوق موحدة فريدة مع مطلع عام 1992.

غير أن عالم الاجتماع الاقتصادي المجري كارل بولاني حذر في منتصف القرن العشرين من أنه لاشيء طبيعي بخصوص خلق الأسواق. فهي بحاجة إلى إحداث تغييرات كبيرة على سلطات الدول واختصاصاتها بحيث أن النشاطات التي كانت في السابق ضمن حيز العلاقات الاجتماعية والسياسية المحلية تصبح متداولة بين أطراف مجهولين. ومجمل التبادلات ستكون بحاجة إلى اقتلاعها من سياقها الاجتماعي لتصبح أشبه بصفقات السوق. لقد كانت المجموعة الأوروبية بمثابة تمرين على انتزاع الأسواق الوطنية من حمايتها، ومن القوانين والتقاليد التي تحكمها.

لقد كانت المجموعة الأوروبية تملك طموحا جارفا. ذلك أن معظم البلدان العضو تشترط أن يمتلك الأفراد الراغبون في تقديم أي شكل من أشكال الخدمات تراخيص وطنية لمباشرة عملهم، سواء تعلق الأمر بتصميم منزل، إجراء عملية جراحية، أو تقديم استشارة مالية. وعديد الدول لا تزال تفرض قيودا على انسياب رأس المال والعمليات المصرفية من وإلى مجال اختصاصها الإقليمي. بحيث نجد أن التجارة الدولية للسلع مكبلة بكل أنواع الحواجز غير الجمركية كالقيود التي تفرضها الدول بداعي مراعاة معاييرها الخاصة الهادفة إلى حماية الصحة، والسلامة العامة والحفاظ على البيئة. لكن بعد انتهاء عصر المجموعة الأوروبية [وإطلاق الاتحاد الأوروبي] أصبح في متناول المواطن الأوروبي التنقل بين مختلف أسواق العمل، كما أضحت الرسوم تنساب بسهولة عبر الحدود الأوروبية، أما المصنعون فلم يعودوا مجبرين على إيجاد حلول للمجموعة الهائلة من المعايير المتضاربة التي تفرضها الدول على المنتجات الموردة إليها. والطار البرتغالي أصبح قادرا على العمل في "الخطوط الجوية الفرنسية". تماما كما يمكن لبنك بلجيكي الاستثمار في اليونان، بالمثل يستطيع سائق ألماني شراء سيارة لومبيرقيني الإيطالية دون أن تتنابه مخاوف من مدى استجابتها للمعايير التقنية ومعايير السلامة الألمانية، أما التجارة البنينة فقد ارتفعت بشكل كبير جدا. لكن السوق المشتركة ظلت معيبة رغم أنها ذهبت بعيدا أكثر من أي تمرين آخر في التاريخ المعاصر (فهذه السوق لا تزال منقوصة من نظام موحد للإشراف على أهم البنوك الأوروبية والفصل في المسائل المتعلقة بها، كما يعوزها آلية رقابة للتحذير من أية انقطاعات قد تحصل على التدفق الدولي للرساميل).

وفعلا، فقد لاحظ عالما السياسة "لايف هوفمان" و"كريغ بارسنز" أنه السوق المشتركة للولايات المتحدة وفي حالات كثيرة تضبطها قواعد أكثر قياسا بأوروبا. ففي مجال المشتريات العامة على سبيل المثال، يمكن لولاية كاليفورنيا أو لمدينة شيكاغو أن تمنح الأفضلية للممومنين من الولاية ذاتها أو لمزودي الخدمات المحليين. في المقابل، لا يمكن للبلدان العضو في الاتحاد الأوروبي أن تمنح الأولوية للشركات المحلية. وفي الاتجاه ذاته، فإن ضبط عديد الخدمات في الولايات المتحدة يتم على مستوى الولايات، وليس على المستوى الفدرالي. وكمثال على ذلك يتعين على حلاق(ة) مرخص(ة) بأداء وظيفته(ها) في أوهايو في حال انتقاله(ها) إلى بنسلفانيا للالتحاق بدورة تدريبية من 2100 ساعة، فضلا عن اجتياز امتحان كتابي وتطبيقي للحصول على رخصة جديدة، في حين يمكن لصاحب وظيفة مماثلة في برلين ممارسة عمله بشكل عادي في باريس خلال اليوم التالي.

لكن التجربة الأوروبية في إنشاء سوق حرة حقيقية لم تكن من دون ثمن. صحيح أن التنافس المتزايد على الأسواق والذي دفعت إليه المجموعة الاقتصادية الأوروبية جلب منافع ممتدة لكنه خلق وضعا فيه الرابحون والخاسرون أيضا، فالمنتجون المحليون وأصحاب المؤسسات الخدمية المحلية في فرنسا والمملكة المتحدة أضحوا الآن يواجهون منافسة قوية من المصنعين السلوفاكيين ذوي المنتجات منخفضة التكلفة، ومن السباكين البولنديين والمتعاقدين الرومانيين أيضا. استطاعت الوحدة الاقتصادية الأوروبيو خلال سنوات الازدهار، توليد ثروات كافية لتعويض الطرف الخاسر في معادلة تحرير السوق، لكن بفعل الركود، توجهت قطاعات واسعة من الناخبين للمطالبة بمزيد من الحماية من السوق التي أنشأها الاتحاد الأوروبي.

ولأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية اقتلعت الأسواق الأوروبية من بينتها الوطنية التي تقوم على السياسة الديمقراطية والمؤسسات الاجتماعية، فقد تنازلت الحكومات الأوروبية على قدر كبير من سلطاتها لصالح التدخل في اقتصادياتها. صحيح أن شيئا مماثلا قد حصل فعليا في كل مكان بفعل العولمة، لكن البلدان الأوروبية اعتنقت مبدأ أسبقية الأسواق الدولية على السياسة الداخلية بشكل يوفق بكثير ما هو قائم في بقية البلدان الصناعية المتقدمة. وبالنتيجة، فقد وجدت نفسها بمستوى رقابة أقل على اقتصادياتها قياسا بأندادها في العالم الغربي. ولأن الضوابط المتعلقة بالسوق الأوروبية الموحدة إلى قوانين لا يحتاج سوى إلى الحصول على موافقة أغلبية مناسبة من البلدان الأعضاء، بدلا من الإجماع، فإن هذه القوانين يمكن أن تتعارض أحيانا وبشكل مباشر مع المصالح الوطنية. وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي أمر الحكومة الأيرلندية في أوت 2016 بجمع 14.5 مليار دولار، هي بمثابة ضرائب غير مدفوعة من شركة "أبل"، وهذا على الرغم من أن الحكومة الأيرلندية احتجت بكون الضرائب المتدنية على الشركات يعتبر إحدى مقومات نموذجها الاقتصادي وأن المسألة في جوهرها سيادية.

يوما ما ستكون هناك أزمة:

يعتبر إنشاء العملة الموحدة "اليورو" بفضل معاهدة ماستريخت خسارة إضافية أكبر للحكومات الأوروبية فيما يتعلق بسلطاتها، فالنخب الأوروبية أدرجت اليورو اعتقادا منها أن سوقا موحدة لا يمكنها أن تشتغل بشكل جيد إلا إذا اعتمدت على عملة موحدة. كما ارتأت أن بلدانا متفتحة ومندمجة كأعضاء الاتحاد الأوروبي ستستفيد حتما من وضع حد لتقلبات سعر الصرف بين بعضها البعض. بل وبهدوء أكبر فقد حلمت ببناء عملة موحدة قادرة على تحدي الهيمنة العالمية للدولار الأمريكي.

لقد أشاد ذوو النزعة الفدرالية في أوروبا باليورو باعتباره قفزة أخرى في اتجاه الوحدة الأوروبية، لكنها أخذت أوروبا أبعد بكثير من ليبراليتها الضمنية التي أسست لما أسماه "ميلورد" "الصفقة الكبرى". هذه الصفقة حافظت على تحكم الدولة-الأمّة في مسار التكامل الأوروبي وافترضت مسبقا أن الديمقراطية بحاجة إلى فسحة عندما تشتد الأزمات حتى تعيد التوازن لاقتصادها لصالح نسب نمو أكبر وبطالة أقل حتى وإن كان ذلك يعني تجميدا مؤقتا لـ "اللبلة".

غير أن تصميم عملة اليورو لم يمنح الديمقراطية الأوروبية حرية مماثلة. فإدراج العملة الموحدة والبنك المركزي الأوروبي، والذي انحصرت ولايته في الحفاظ على استقرار سعر العملة، حرم الدول الأعضاء من تنفيذ سياسات نقدية خاصة بها. كما أن السياسات المالية التقشفية التي أصرت عليها ألمانيا صعبت أكثر على الحكومات مساعي تحفيز النمو عبر رفع الإنفاق خلال فترات الانكماش الاقتصادي. ويبدو أن ميثاق الاستقرار

والنمو لعام 1997 تمت تسميته بطريقه خاطئة لأنه تسبب في تقويض الاستقرار الاجتماعي إذ أنه لم يحقق سوى نسب نمو متدنية، بينما كان مأمولاً فيه تخفيض العجز في الموازنات العامة وتقليص معدلات الدين السيادي. ومع أن الحكومات الوطنية دأبت على تجاهل هذا الميثاق، سيما في السنوات الأولى للعملة الموحدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي وبياعاز من ألمانيا أقر قواعد صارمة استجابة لأزمة اليورو وجعلت من أية سياسة مالية نشطة، لدولة عضو، عملاً غير قانوني.

كانت ألمانيا أكبر الرايحين من استصدار اليورو. ذلك أن العملة الألمانية لا يمكنها أن تحظى بالأفضلية في علاقاتها مع باقي الشركاء التجاريين في أوروبا، لقد تمكنت ألمانيا فعلياً من تخفيض تكاليف صادراتها ما نتج عنه فائض تجاري ضخم. وفي المقابل كان اليورو بمثابة كارثة على باقي أوروبا. إذ أنه ولدى إنشاء العملة الموحدة (اليورو)، فإن النخب الأوروبية قد أزلت ممتص الصدمات الاقتصادي الذي كانت تعتمد عليه الدول المعنية لكن دون وضع آليات بديلة لتصحيح أي خلل. فقد اعتقد القادة الأوروبيون أنه ليس من الحكمة إرساء اتحاد مالي وسياسي خالص لتجسيد الاتحاد النقدي، إذ ارتأوا أن ناخبهم لن يقبلوا بذلك وكانوا محقن في ذلك، غير أنهم افترضوا الأزمات المستقبلية التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي ستدفع باتجاه مزيد من الاندماج. وهو ما لاحظته "رومانو برودي" (رئيس وزراء إيطاليا الأسبق، ورئيس المفوضية الأوروبية) سنة 2001، مع إطلاق اليورو: "أنا على ثقة من أن اليورو سيجبرنا على تبني أدوات جديدة في السياسة الاقتصادية. إنه من المستحيل سياسياً تمرير اقتراح كهذا حالياً. لكن يوماً ستكون هناك أزمة، وحينها ستصاغ أدوات جديدة".

غير أنه عندما ضربت الأزمة، رفض البنك المركزي الأوروبي في بداية الأمر تخفيف سياسته النقدية بل إنه قام برفع أسعار الفائدة، وفي غضون ذلك، لم يعد بمقدور الحكومات الوطنية تخفيض قيمة عملاتها مقارنة بعملات أهم شركائها التجاريين بهدف دعم صادراتها ولا تنفيذ برامج تحفيز مالي. هذه الوضعية لم تترك من خيار آخر سوى تدابير التقشف الصارم، والتي تسببت في تعقيد الأزمة على المدى القصير. ومنذ ذلك الوقت، عمد الاتحاد الأوروبي إلى ابتكار أدوات جديدة، بما في ذلك الاتحاد البنكي واتفاقاً مالياً جديداً، وهو ما حول المسؤولية على أكبر بنوك منطقة اليورو من سلطة حكومات الدول نحو سلطة البنك المركزي الأوروبي، وإنشاء مجلس واحد لاتخاذ القرارات بخصوص تصفية البنوك المفلسة، وإرساء آليات رقابية على الموازنات العامة تتسم بكونها أكثر تطفلاً. ومع ذلك فقد ظل المنطق الذي يحكم الاتحاد الأوروبي ثابتاً: مزيد من القواعد فوق قومية وتقليص هامش حركة حكومات البلدان الأعضاء. ما يحرم الحكومة الألمانية على سبيل المثال من اتخاذ تدابير لانقاذ الـ "دويتش بنك" الذي كان بمثابة رمز لمجد ألمانيا المالي، حتى ولو ارتأت برلين أن من مصلحتها القيام بذلك. تماماً كما سيحرم ذلك الحكومة الإيطالية من تسيير عجزها المالي الهائل لفترات طويلة قصد مواجهة الغياب المزمّن للنمو الاقتصادي في البلد.

الداخلون والخارجون:

رغم كل ما سبقت الإشارة إليه، إلا أن الأزمة حول الهجرة هي التي أطلقت مسار انهيار الاتحاد. فحرية حركة الأفراد ضمن السوق المشتركة كان على الدوام موضوعاً سياسياً ثانوياً. أما غالبية الأوروبيين فقد اعتبروه بمثابة فرصة ينتهزها الشباب للدراسة في الخارج بفضل برامج الاتحاد الأوروبي "إيراسموس" و"سوكراتيس" وفرصة للأفراد المتعلمين والنشطين للحصول على تجربة مهنية في بلد آخر. وقد ظلت حركية الهجرة الكبيرة في الاتحاد الأوروبي في نسب متدنية حتى بداية القرن الحالي.

لكن مع توسيع العضوية في الاتحاد، سنة 2004، لصالح البلدان الشيوعية سابقا في أوروبا الوسطى والشرقية، اتجهت الهجرة الداخلية للارتفاع. لقد جعلت هذه التوسعة من "أوروبا فضاء واحدا وحرا" على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في 1989، إلا أن الهجرة جعلت العضوية في غير متكافئة من الناحية الاقتصادية. ففي سنة 2004، كان الدخل الفردي في بولندا عندما التحقت بالاتحاد الأوروبي حوالي: 3600 دولار، في حين كان الدخل الفردي في المملكة المتحدة في حدود: 38.300 دولار، هذا التفاوت الكبير في الدخل شجع ملايين الأفراد من أوروبا الشرقية للتوجه غربا. إذ بين عامي 2004 و 2014 تجاوز عدد البولنديين الذين استقروا في ألمانيا والمملكة المتحدة المليونين، وما يقارب المليون روماني توجهوا بدورهم نحو إيطاليا وإسبانيا. وقد تسببت هذه الحركية الهائلة للأفراد بالضغط على الخدمات العامة وشبكات المساعدة الاجتماعية في الدول المستقبلية.

وبعدها، في 2015 عبر الحدود نحو أوروبا ما يزيد عن المليون مهاجر من أفغانستان، العراق، سوريا وإفريقيا جنوب الصحراء. وقد اتضح بذلك أن السوق المشتركة لا تمتلك أية آلية للتعامل مع الحركة المفاجئة للأفراد ضمن حدودها، وبالمثل فإن الاتحاد الأوروبي لا يملك سياسة موحدة بخصوص الهجرة الخارجية لتساعده على امتصاص التدفق الهائل للاجئين. بينما صارت الحكومات الأوربية لإيجاد الرد المناسب كونها مكبلة بالقواعد التي أقرها الاتحاد الأوروبي على الإنفاق العام، فضلا عن أنها فشلت في الاتفاق حول طريقة لتقاسم الأعباء. صحيح أن العدد الإجمالي للمهاجرين يظل متدنيا نسبيا، وأن المساهمة الصافية للمهاجرين لصالح البلدان المستقبلية يعتبر إيجابيا، إلا أن عديد المواطنين كانوا يشعرون بأن حكوماتهم لا تمتلك أية سلطة، وفي المقابل، يخفق الاتحاد الأوروبي في تمثيل مصالحهم، وبذلك ارتفعت أصوات الأحزاب المناهضة للمهاجرين عبر أوروبا. وهو ما جعل التزام الاتحاد الأوروبي تجاه حرية التنقل يبدو ضعيفا لأول مرة.

أما حكومات بلدان أوروبا الشرقية، كحكومة "فيكتور أوربان" في المجر و"بياتا سيدلو" في بولندا، والتي لطالما دافعت بشراسة عن حقوق مواطنيها للعيش والعمل عبر كامل الاتحاد الأوروبي، إلا أنها رفضت طلبات الاتحاد الأوروبي لاستقبال حصتها من اللاجئين. العديد من البلدان الغربية جاهزة لقبول الحصص التي أقرها الاتحاد الأوروبي ولو على مريض، ولكنها أضحت تطرح المزيد من التساؤلات حول الطبيعة اللامنتهية للهجرة ضمن فضاء الاتحاد الأوروبي. إن المخاوف من موجة هجرة لا منتهية من تركيا (المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي) لعبت دورا أساسيا في قرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي يضاف إليه رغبتها في استعادة سيطرتها على ملف الهجرة باتجاه المملكة المتحدة، وهو ما سترتب عنه مغادرتها أيضا للسوق المشتركة.

استعادة السيطرة:

أين يتجه الاتحاد الأوروبي؟ يحاول المتحمسون للوحدة الأوربية المحاججة بأن المملكة المتحدة كانت على الدوام بمثابة العضو المتردد، وبخروجها يمكن لبروكسل أخيرا الدفع باتجاه مزيد من الاندماج. إلا أنهم بذلك يسيئون قراءة المزاج السائد حاليا في العواصم الأوربية، كما أنها تقدم أيضا تشخيصا خاطئا للوعكة التي ألمت بأوروبا. إن المزيد من "أوروبا" ليس بالعلاج الصحيح لمشكلات الاتحاد الأوروبي.

وبدلا من ذلك، يتعين على القادة الأوربيين العودة إلى فكرة "ميلوورد" الأساسية المتمثلة في كون (مشروع) "أوروبا" لا يعني وضع الدولة-الأمّة الأوربية في القفص بل إنقاذها. فالشرعية السياسية في أحسن الحالات كما في أسوأها تقف إلى جانب الحكومات الوطنية الأوربية، إذ لا توجد حلول تكنوقراطية لمشكلات

أوروبا السياسية. وقد سبق للمورخ "توني يوت" أن كتب سنة 1996: "لا أود التلميح إلى وجود شيء ما أعلى شأننا من حيث طبيعته عندما يتعلق الأمر بالمفاضلة بين المؤسسات الوطنية، لكنه يتوجب علينا الإقرار بواقع الأمم والدول، وتسجيل حقيقة مفادها أنه عندما نتجاهل الاثنين سنخاطر بأن يتحول الناخبون إلى مورد للتيارات القومية الخبيثة".

لقد (صادر) الاتحاد الأوروبي عديد الأدوات التي توظفها الحكومات عادة في سياساتها العامة كرافعة، حتى أن عديد المواطنين شرعوا في التساؤل عن جدوى استمرار وجود هذه الحكومات. وهو ما حاجت به مع عالم الاقتصاد السياسي "مارك بلايت" بخصوص مستقبل اليورو: "دون تطوير عملية سياسية لتضمين، يحظى بالشرعية، للمؤسسات الاقتصادية والمالية لمنطقة اليورو، فإن اليورو سيكون في أحسن حالاته هشا". ذلك أن استعادة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، مكافحة البطالة، والوقوف إلى جانب إصلاح سياسي للاتحاد الأوروبي بما يمكن من إعادة بعض الصلاحيات، في المجال الاقتصادي، للدول الأعضاء، هذه التدابير يتعين أن تكون لها الأولوية على إصلاحات تستند إلى التقشف وحزمة الإصلاحات الهيكلية التي يراد بها أن تلائم "جميع المقاسات".

هذه السياسات التوزيعية التي نتج عنها رابحون وخاسرن، يجب شرعنتها ديمقراطيا عبر انتخابات ديمقراطية دورية، لتبقى بذلك الضمانة الوحيدة لحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتعلق الأمر هنا بالسياسات التالية: تحديد أولويات الميزانية العامة، تحديد مستوى سخاء دولة الرفاه (أي حجم الإنفاق العمومي على الدعم الاجتماعي ورفاهية أفراد المجتمع)، ضبط سوق العمل، الرقابة على الهجرة وإدارة السياسة الصناعية. إن السماح للدول الأعضاء في حالات معينة بخرق القواعد المتعلقة بالسوق المشتركة والعملية الموحدة، من خلال السماح لها مؤقتا بحماية صناعاتها الحيوية وتقديم الدعم المالي لها، على سبيل المثال، أو إقرار استثناء يسمح بخرق القواعد المتعلقة بالهجرة تحت شروط معينة. يفترض بهكذا تدابير أن تعزز موقف النخب الوطنية للتعامل مع المشكلات الوطنية ذات الخصوصية والرد على الانشغالات المشروعة الناخبين من خلال إعطائهم فرصة الاختيار الديمقراطي بين بدائل السياسة العامة.

وفي غضون ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي التركيز على الأمور التي لا يمكن للدول منفردة أن تتصرف حيالها بفعالية والتي يمكنها أن تخلق منافع متبادلة مثل: التفاوض حول الصفقات التجارية الدولية، الإشراف والرقابة على البنوك ذات الأهمية القصوى لسير المنظومة وكذلك المؤسسات المالية الأخرى، مواجهة الاحتباس الحراري العالمي، وكذلك تنسيق السياسة الخارجية والأمنية. على ضوء سير الآراء الذي أجرته "بارومتر" صرح ثلثي المواطنين الأوروبيين أنهم يدعمون سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي. يمكن للحكومات البدء في تعبئة أكثر فعالية لمواردها العسكرية قصد تنفيذ مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية فيما وراء البحار.

الاتحاد الأوروبي ليس بحاجة لمزيد من القواعد، بل هو بحاجة إلى قيادة سياسية. يتعين على ألمانيا التراجع عن معارضتها لسندات اليورو، أو لأية أدوات دين أخرى في منطقة اليورو تحظى بضمانات مشتركة، وتأمين على الودائع المشتركة، وهي أدوات يفترض بها أن تدفع باتجاه استقرار مالي طويل المدى في منطقة اليورو وتحول مستقبلا دون انتقال عدوى سوق السندات السيادية واستنفاد البنوك. يتعين أيضا على ألمانيا أن تخفف إصرارها على القواعد المالية القاسية للسماح لبلدان مثل إيطاليا والبرتغال لمباشرة عملية تحفيز تراكمي

للطلب. كما يتوجب عليها زيادة مساعي إقرار آليات جديدة لتعزيز التضامن داخل الاتحاد الأوروبي، كإنشاء صندوق مشترك للاجئين والمهاجرين، وهو ما سيحدث فارقاً في التعامل مع حالات العجز في الصناديق المحلية المخصصة لهذا الغرض، وبالتالي مساعدة الدول الأعضاء لتحمل الأعباء بشكل أكثر فعالية في إدماج المهاجرين الجدد عبر أوروبا.

تحتاج ألمانيا أخيراً إلى تبني دورها القيادي. إذا تمكنت ألمانيا من التغلب على مقاربتها ضيقة الأفق بحيث تعترف بأنه من مصلحتها على المدى الطويل أن تتصرف، أوروبا، كقوة مهيمنة حميدة، وذلك لا يختلف عن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فلا يوجد سبب يجعل أوروبا غير قادرة على الظهور بشكل أقوى بعد وعكسها الحالية. ومن جهتهم، يتعين على قادة بقية الدول الكبرى الأعضاء المتبقية، خاصة فرنسا، إيطاليا، بولندا وإسبانيا، أن تطمئن برلين من أنها متلزمة بإصلاح اقتصادياتها بمجرد عودة النمو، وأن تتعهد بالمساهمة الفاعلة في التضامن بين كل أطراف الاتحاد الأوروبي مع التأكيد على أن المشروع الأوروبي ضمن مصالحها الوطنية. أما القادة الأوروبيون، وبشكل جماعي، فهم بحاجة إلى إعادة النظر في السبب الذي وجد من أجله [مشروع] أوروبا. وبذلك استعادة السيطرة على عملية الاندماج الأوروبي. بعد ستين سنة من التوقيع على معاهدة روما المؤسسة، أضحى أوروبا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى صفقة جديدة كبرى.